



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
UNIVERSITY OF KARBALA



واقع التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 The reality of foreign trade and its implications for the Iraqi economy after 2003

م. د. سعدية هلال حسن

Assistant.Dr. saadiyah hilal hasan hamed

جامعه الفرات الاوسط / الكلية التقنية الإدارية / الكوفة

Al-Furat Al-Awsat Technical University /
Administrative Technical College / Kufa

drsadia516@gmail.com

المخلص :

يعد موضوع التجارة الخارجية من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي حيث تساهم بدور مهم في ربط القطاعات الاقتصادية مع بعضها وتأمين الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومستلزمات الانتاج فضلا عن دورها في تصريف المنتجات النهائية لتلك القطاعات . هذا بالإضافة الى ان التجارة تشمل حركة واسعة للأفراد وراس المال والخبرات الفنية والادارية وتوفير خزين من العملات الاجنبية , ومن ثمّ تعمل التجارة على تكامل الاسواق الدولية ونمو القطاعات الاقتصادية وتحريك عملية التنمية , وتعد تجارة المواد الزراعية والغذائية والصناعية من اهم فقرات التجارة العامة للبلد لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد من تلك السلع من اجل توفير الحاجات والمستلزمات الضرورية للمواطنين.

Abstract:

Is the subject of foreign trade one of the important topics in economic analysis as foreign trade contributes an important role in linking economic sectors with each other and securing the basic needs of citizens and production requirements as well as its role in the disposal of the final products of these sectors. In addition to that, trade includes a wide movement of individuals, capital and expertise Technical and administrative and the provision of stockpiles of foreign currencies, and thus trade works to integrate international markets and the growth of economic sectors and move the development process, and the trade of agricultural, food and industrial materials is one of the most important paragraphs of the general trade E of the country as they relate to the need to fill the growing demand of those goods in order to provide the needs and supplies necessary for citizens.

المقدمة :

بالرغم من امتلاك العراق معظم او بعض مقومات النهوض التي تؤهله ان يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصاديا لما يمتلك من موارد وثروات طبيعية وبشرية ، الا انه يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية ، ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة أساسية على القطاع النفطي في تجارته الخارجية والعوائد المتأتية منه الامر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في اسعار النفط الخام تنعكس على تراجع الاداء

الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية ، وفي ضوء ذلك ينبغي انتهاج سياسات واستراتيجيات تهدف الى تنويع مصادر الدخل بمساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وفي تطوير التجارة الخارجية ، لبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على مصدر النفط بصورة رئيسية بتجارته .

مشكلة البحث :

إنّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تتمثل بالاعتماد المفرط على الصادرات النفطية وارتباطها المطلق بالاقتصاد العراقي ، الامر الذي يهدد الاقتصاد بالانهيار .

اهمية البحث :

موضوع التجارة الخارجية من الموضوعات المهمة والمرتبطة بالقدرة التنافسية وفي تكامل الاسواق ونمو القطاعات المهمة بالاقتصاد في ظل توفر الموارد المحلية من القطاع الزراعي والصناعي والنفط والقدرة على زيادة الانتاج المحلي، في ظل سياسة اقتصادية ناجحة قادرة على زيادة الصادرات وتقليل الواردات لذا جاءت من هذا المنطلق اهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي .

فريضة البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها : إنّ اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كلي على النفط الخام في تجارته الخارجية أدى الى انعدام تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد من جهة ، ومن جهة اخرى جعلت منه عرضة للاختلالات الهيكلية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتطوير قدراته الانتاجية في قطاعاته الاقتصادية المختلفة والتنويع في تجارته الخارجية بكشف جوانب الخلل والعمل على اصلاحها عن طريق سياسات واستراتيجيات .

المبحث الاول

مداخل نظرية للتجارة الخارجية و الميزان التجاري

التجارة الخارجية لها الاهمية الكبيرة في مجال النشاط الاقتصادي لأي بلد كونه يعكس واقعه الاقتصادي ،وقد ازدادت أهميته في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات هامة وضعت امام حقبة جديدة بصفته احد العلامات الاساسية للبناء الاقتصادي والدخل القومي ، حيث كان للتقدم الصناعي ووسائل الاتصال والثورة التكنولوجية الحديثة الاثر الأكبر في النمو المتزايد للتجارة الدولية وزيادة أهميته ،ومن جهة اخرى تعكس تطورات قطاع التجارة الخارجية البنية الانتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى التشغيل والأسعار والدخل ، واذا كانت علاقته بفروع الاقتصاد القومي تتبع من طبيعة دوره ووظائفه في خدمة القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فان اهميته تلك العلاقة تبدو بارتباط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالقدرة على الاستيراد وبمقدار النقد الاجنبي المتاح لتلك الغاية من الصادرات

المطلب الاول : اهمية التجارة الخارجية

ازداد حجم التجارة الخارجية خلال العقود الاخيرة بنسب فاقته معدل الزيادة في الانتاج والدخل العالميين ، وقد اهتم الاقتصاديين في تحليل اهمية دور التجارة الخارجية وخاصة الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي ، حيث تساهم الصادرات عن طريق عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة ، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين ازاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية .

حيث اشار (Marx) الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الانماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة الى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الاسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي، اما (Myrdal) فانه يرى ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الاول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع اصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، الى جانب ان الطلب على صادرات الدول النامية غالبا ما تكون مواد خام أو اولية .

اما (nurkse) فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب افريقيا والارجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مؤاتية، وازاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة من عقبات . (محمد، 2014: 3)

هذا وتظهر اهمية التجارة الخارجية في اقتصاد بلد ما من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية، فكلما زادت التجارة الخارجية بالنسبة الى الدخل القومي، كلما زاد أثر الاتجاهات على التنمية، فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من انتاجه الكلي يقال أنه أكبر تبعية للخارج وكلما كانت وارداته أكثر اهمية بالنسبة لإنتاجه، و تأتي اهمية التجارة الخارجية من حيث ارتباط اقطار العالم مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا عن طريق التجارة فليس هناك بلد يستطيع ان ينتج من السلع والخدمات كل ما يحتاجه حتى لو كان هذا البلد متقدم صناعيا، فهذا سبب رئيس لقيام التجارة بين البلدان.

وإن للتجارة الخارجية اهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية اكثر من البلدان المتقدمة، لكونها تمتلك الوفرة من المواد الأولية حيث تعتمد على الصادرات بالدرجة الاولى في تكوين راس المال من اجل عملية التنمية الاقتصادية وخصوصا الصادرات من المواد الأولية التي تحتاجها الدول الصناعية. ففي عالم تتسارع فيه التكنولوجيا والمعلومات بشكل غير مسبوق في كل تاريخ البشرية، اضحى الترابط فيه ترابطا كبيرا يكاد يكون العالم فيه قرية صغيرة، وهو ما وسع من انتقال السلع والخدمات بصورة أكبر مما كان .

أولا : مسببات قيام التجارة الخارجية

1. عدم قدرة اي دولة مهما بلغت من امكانات تكنولوجية من تأمين كافة متطلباتها محليا.
2. الاختلاف في التوزيع الجغرافي للموارد الارض.
3. الاختلاف في تكاليف (نفقات) انتاج السلع المختلفة، فهناك دول لديها القدرة على انتاج سلعة ما ولكن بتكاليف عالية، وفيما تنتجها دول اخرى بتكاليف اقل، وهو ما يدل على اختلاف الكفاءة في الانتاج، وهو ما دفع اقتصادات العالم للتخصص وتقسيم العمل .
4. حاجة الدول الى ادامة العلاقات الاقتصادية فيما بينها لاعتبارات سياسية، اذ اضحت السياسة في خدمة الاقتصاد .
5. لم تعد مكانة الدولة وقوتها تقتصر على حجم الجيش والسلاح فقط او القدرات البشرية (عدد السكان)، بل تجاوز ذلك الامكانات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . (المعموري، 2017: 82)

6. ولهذا نلاحظ سعي مختلف بلدان العالم الى انشاء اتحادات او تكتلات اقتصادية او عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف لغرض توسيع الاسواق امام تجارتها .

ثانيا : نظريات التجارة الخارجية

من المعروف انه ليس جميع الاقطار متساوية من حيث قدرتها على انتاج السلع جميعها لذا فأنها تنتفع من تخصصها في انتاج السلع التي تتلاءم مع اوضاعها بشكل افضل من غيرها، وتحصل على احتياجاتها الاخرى من السلع عن طريق التبادل التجاري مع باقي الدول ، و هذا ما يسمى بالمزايا النسبية وهذه النظرية وضعها الاقتصادي الانكليزي ريكاردو اي اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج السلع التي تجري استيرادها من قبل البلد المعني، وتعدُّ هذه النظرية عن رأى الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير التجارة الخارجية . (النجار، 1991 : 46)

وهناك نظرية اخرى تفسر اسباب قيام التجارة الخارجية وهي النظرية الحديثة للتجارة الخارجية للعالمين (هكشر - اولين) هي أنّ التجارة الخارجية تأتي من امتلاك الاقطار مقادير متباينة من موارد الانتاج، ويعدُّ ذلك اسلوب اكثر فائدة من الاسلوب الكلاسيكي، حيث اكدت على دور عوامل الانتاج ودراسة العلاقة المتبادلة بين اسعار السلع والخدمات واسعار عوامل الانتاج من جهة وبين مقادير هذه العوامل وانتاجها من جهة اخرى، فتنتفع الاقطار من التجارة فيما بينها من الاختلاف فيما يتوفر من الموارد .

ثالثا: سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية بانها مجموعة الاجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم علاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج وتعدُّ ذات اهمية كبيرة وخاصة للدول النامية، حيث إنّ صادرات المواد الاولية تمثل النسبة الاكبر من عوائدها والمصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي للإيفاء بمتطلبات البلد من السلع الرأسمالية والخبرات المستوردة، ولسياسة التجارة الخارجية اهمية خاصة في مواجهة اوضاع السوق الدولية وتقليل الاثار السلبية الناجمة عن تقلباتها، والجدير بالذكر أنّ سياسة التجارة الخارجية ترتبط مع عدد من السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة الانتاجية والسياسة التسويقية وسياسة اسعار الصرف وسياسة الاستقرار الدولية .(علي ، 1984: 54)

إنّ التخطيط وعدم وجود رؤية واضحة لهذه السياسة تترتب عليها اثار خطيرة جدا، فارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية (الغذاء، الدواء... الخ) مقابل تصدير مواد اولية صناعية يجعل البلد في حالة من التبعية الاقتصادية والاحتياج الدائم للغير اضافة الى اثار اخرى اهمها، الانكشاف والاغراق السلعي الذي يؤدي الى انخفاض سعر السلعة المستوردة مقابل السلعة الوطنية كما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات، والذي يؤدي الى مديونية خارجية الى آخره من السلبيات ومن النماذج الفوضوية في السياسات التجارية العراقية بعد عام 2003 فقد ارتكزت على محورين اساسين، الاول تصدير البترول والثاني استيرادات ذات طابع استهلاكي في الغالب مما تترتب عليه دوران في حلقة مفرغة فالواردات النفطية من العملة الصعبة تدخل من باب لتخرج من باب اخر، بسبب الاستيرادات العشوائية فالإغراق السلعي على اوضح صورته الامر الذي ادى الى افول الصناعة الوطنية مقابل السيل الهادر من السلع الرخيصة نسبيا، والسبب في ذلك ازمة الطاقة في العراق وتخلف القطاع التكنولوجي وضعف البنى التحتية وغياب الدعم للقطاع الخاص... الخ الذي انعكس بدوره على ارتفاع كلف الصناعات المحلية مقابل المستوردة ومن الاثار الاخرى تعزيز الاستهلاك الفوضوي للمستهلك العراقي.

اذن اجتماع (استيرادات عشوائية، استهلاك فوضوي وضمور في الصناعة المحلية) ادى الى نسف مبدا تراكم راس المال الوطني، الحجر الاساس في العملية التنموية ومن جانب اخر ادت السياسة التجارية العراقية الى حالة من

الارباك في عمل السياسة النقدية في البلد ،حيث تحمل البنك المركزي العراقي اعباء التوجهات الخاطئة لتلك السياسة الا انه وبفضل حكمة ادارة البنك المركزي تمكن من السيطرة على سعر الصرف باتباع سياسة العموم المدار في تحديد سعر الصرف وتلبية الاحتياجات الدولارية للمستوردين عن طريق مزاد العملة ،الامر الذي ادى الى الحفاظ على العملة الوطنية من الانهيار .

واستنادا الى ما تقدم ، إنَّ السياسة التجارية العراقية على صورتها الحالية تعدُّ حجر عثرة في وجه التنمية الاقتصادية في البلد ،لما توديه من هدر للواردات النفطية المنخفضة ومن ثمَّ ضياع فرصة لا تتكرر في المستقبل ،وعليه ينبغي التوجه باتجاه اصلاح تلك السياسة بالسرعة الممكنة ،وعليه يجب اتباع سياسة تحمل نوعا من انواع الحماية بتفعيل سياسة تعريفية جمركية متوازنة تودي الى الحد من الاستيرادات العشوائية من جانب ومن جانب اخر عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي ،اضافة الى دعم الاقتصاد المحلي ليتمكن من التصدير ومن ثمَّ الحصول على سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي .(الربيعي ،2013 :32).

رابعا: اشكال التجارة الخارجية

تتخذ التجارة الخارجية شكلين أساسيين يتمثلان في حركتين متعارضتين هما الصادرات وحركة الواردات ، وليس هناك ما يدعو لتساوي هاتين الحركتين ، فقد يوجد تفاوت وعندئذ نجد فرقا بين القيمتين الذي قد يكون موجبا(حينما تزيد الصادرات على الواردات) أو سالبا(حينما تزيد الواردات على الصادرات) ، ولا يدل الفرق السلبي دائما علامة سيئة ولا الفرق الايجابي دائما علامة حسنة .وفيما يأتي توضيح لهذين الشكلين : (محمد ،2014 : 7)

1-التصدير

تمثل الصادرات شكلا من اشكال التجارة الخارجية فهي جزء من الانتاج القومي لبلد معين يوضع لإشباع حاجات البلاد الاخرى ،وتتمثل بالمنتجات التي جرى انتاجها خلال فترة زمنية معينة ولم تستهلك ، هذا وتؤدي الصادرات دورا مهما في النهوض بمجمل الاداء الاقتصادي في الدول التي تعتمد على هذا القطاع لتوفير الغذاء والمواد الخام للصناعات التحويلية وكمصدر للمواد الاولية ،وتتمثل أهميتها بالفوائد التي تعود على البلد من خفض العجز في الميزان التجاري ،وتوفير العملات الاجنبية لمواجهة اعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تؤدي الى حسن استغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية ،وتزيد من جذب الاستثمارات الاجنبية وتوفير فرص العمل وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار اسعار الصرف .

وللصادرات تأثير كبير في التنمية الاقتصادية ، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي عن طريق علاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ،ومن ناحية اخرى يؤدي نموها بمعدلات متزايدة الى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية ،ففتح المجال امام الصناعات وتنمية الصادرات من اكثر المكاسب التي تعود على الدولة ،اذ بعد ان تصل تلك الصناعات الى نقطة الفائض في الانتاج والفائض عن حاجة السوق المحلية فان السبيل امامها هو تصريف هذا الفائض في الاسواق الخارجية من اجل النمو والتوسع والبقاء في السوق ،والتصدير من هذا المنطلق يؤدي الى كسب قومي واضح ، كما أنَّ تنمية صناعات التصدير لا تؤدي الى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية فقط ، بل تؤدي الى رفع مستوى المعيشة للدولة ايضاً، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع اسواقها محليا ودوليا يؤدي توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي الى تخفيض التكلفة الاجمالية ومن ثمَّ تخفيض الاسعار ومن ثمَّ أجور اعلى نسبيا للعاملين في هذا القطاع .

2- الاستيراد

تشكل المستوردات احدى الادوات المهمة للتنمية ، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الانتاجية والحاجات الاستهلاكية غير المتوفرة محليا ، وتمثل انفاقا من الدخل القومي وزيادة في إيرادات العالم الخارجي حيث يرتبط الانفاق عليها بمستوى الدخل القومي فزيادته تعني زيادة قدرة الاقتصاد القومي على زيادة الواردات وزيادة الانفاق على السلع والخدمات المحلية والاجنبية ، لذا تعد الواردات تسرب من الدخل المحلي الى الخارج ، ولها تأثير سلبي على الانفاق الكلي حيث ينخفض زيادتها لأنه ليس انفاقا على سلع محلية بل انفاقا على سلع اجنبية ، الا إنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التمويل بالمواد والسلع الصناعية ، وكذلك السلع الاستهلاكية ، مما يساهم بزيادة وتوسيع الانتاج وتوزيعه، اذ يوجد علاقة طردية بين الدخل القومي والمستوردات سواء أكانت هذه المستوردات لتكملة النقص في المعروض السلعي من المنتجات اللازمة ، ام لغرض استيراد سلع استثمارية ورأسمالية وتكنولوجيا متقدمة ، وفي بعض الحالات تضطر الدولة الى الاستيراد رغم عدم وجود دخل مرتفع لديها لتلبية احتياجاتها الاساسية .

المطلب الثاني

الميزان التجاري

أولاً: مدخل مفاهيمي

سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة ، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في مدة معينة ، اصطلاح على أن تكون سنة (سام ويلسون ، 1995 : 768)، اي يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما ، خلال مدة ما ، وبين قيمة صادراته. فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم ، وإذا رجحت الواردات على كفة الصادرات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم ، تعبير ادق يوضح الميزان التجاري الفرق بين قيمة ما يصدره البلد الى الخارج وبين ما يدفعه نظير وارداته ، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات يسجل الميزان التجاري فائضا، وعلى العكس اذ زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات فان الميزان التجاري يسجل عجزا، لذلك تسعى الدول الى أن تصل عل فائض في موازينها التجارية . (عبد الله ، 2011 : 2)

تبرز أهمية الميزان التجاري بالتجارة الخارجية عند تحليل مكوناته لمعرفة هيكل اقتصاد ما ، ففي الدول النامية تكثر الصادرات من المواد الخام وترتفع الواردات من الخارج ، وتمثل الصادرات النفطية القسم الاكبر من صادرات الدول العربية النفطية ، بينما تمتاز الدول الآسيوية بصادرات المنتجات منخفضة التكاليف ، وتختص بعض الدول الاوربية بصادرات المنتجات عالية التقنية .

ثانيا : ميزان المدفوعات :

وهنا لابد من التطرق الى مفهوم اشمل ينتمي اليه الميزان التجاري وعلى النحو الاتي :

ميزان المدفوعات هو سجل احصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وغالبا ما تكون سنة) ، اي سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول احصائيات مدة زمنية معينة بالنسبة الى التغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما ، بسبب تعاملها مع بقية الدول

الآخري ، او بسبب هجرة الافراد ، كذلك يعتمد على التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق ، وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية انحاء العالم .(زكي، 2008 : 253)

1. فوائد ميزان المدفوعات

هناك جملة من الفوائد ابرزها : (البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث)

أ- هو حساب مختصر لجميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم .
ب- يوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ويعرفها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي هي فيه لوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية .
ت- يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع .
ث- يكشف إن كانت الدولة دائنة او مدينة .

يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم اثار تخفيض قيمة العملة ، ومدى اثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة .

2. الحساب الجاري

وهو احد مكونات هيكل ميزان المدفوعات ، وينقسم على قسمين رئيسيين هما (الطائي ، 1999 : 129):

- الميزان التجاري ، اذ يسجل التجارة المنظورة (صادرات واستيرادات).
- ميزان التجارة غير المنظورة (اي صادرات واستيرادات الخدمات).

المبحث الثاني

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن من اختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد خصوصا بعد مخلفات الحروب الاخيرة والحصار الاقتصادي وصولا الى عام 2003 ، وما نتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية ، ادت الى اضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني والى ان تتشابك فيما بينها ، ويمكن لنا ان نبين هذه الاختلالات بشكل عام في اختلال توازن الاقتصاد بشقيه الداخلي والخارجي .

المطلب الاول

مدخل لسمات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

حاول المحتل بعد انهيار المنظومات السياسية والاقتصادية والمالية والادارية والأمنية اعادة بناء تلك المنظومات ، وقد اصدر عدة اصدار عدة تشريعات شكلت الاساس الذي بنيت عليه منظومات ما بعد 2003 ، واعتمد المحتل في بنائه على قوانين أصدرها وشرعها هو نفسه مثل قانون ادارة الدولة وقانون الادارة المالية ، وتجاهل ارث الدولة العراقية لثمانية عقود من الزمن ، مما خلق التباينات بين فئات المجتمع ، وهمشت فئات وغابت المساواة وأثرت النزعات الدينية والطائفية والعرقية وغاب مفهوم الوطن ، مما أشر فشلا في كل المجالات ، ظهر ذلك بعد انسحاب الجيش الامريكى في سنة 2011، وانعكس ذلك بتوزيع الثروة بين الافراد والمكونات والمحافظات ومعيار توزيع الثروة عرقي وطائفي ، مما انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على هيكلية الاقتصاد العراقي وادائه ، وشهد العراق تحولات بارزة في تلك المدة ومنها .

النمو المتسارع لأسعار النفط الخام في السوق العالمية ولاسيما للمدة (2004-2008) سجلت أسعار النفط ارتفاعا مطردا منذ سنة (2004) لتصل ذروتها في سنة (2008) وتبلغ 147 دولار للبرميل الواحد، ومن ثم انخفضت

لتصل الى ما يقرب 60 دولار للبرميل ،ومن ثم بدأت بالارتفاع ثانية لغاية منتصف 2014 لتتخفف ثانية بشكل كبير وقد شكلت صدمة للعالم وللإقتصاد العراقي ،لقد قادت تلك الارتفاعات في اسعار النفط الى المزيد من الإيرادات النفطية للعراق وانخفاض الأسعار في سنة (2008-2009) لم يكن تأثيره كبيراً على العراق ،اذ سرعان ما بدأت الاسعار بالارتفاع ثانية ولاسيما السنوات(2010-2014) ، الا إن الصدمة الكبيرة كانت في منتصف (2014) حيث انهارت الاسعار ثانية ، واستمرت بالانخفاض فكانت بمثابة صدمة كبيرة على الإقتصاد العراقي .

وقد شخص تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في سنة 2015 صدمتان كبيرتان قادتا العراق لوضع لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث والمعاصر ، اما الصدمة الاولى فداخيلية تمثلت بما حدث في العاشر من حزيران سنة (2014) وسقوط الموصل واحتلال ثلث العراق من قبل القوى الارهابية ، والصدمة الخارجية وتمثلت بانهيار أسعار النفط واستمرار انخفاضها ، علماً بأن مثل هذا التزامن قل أن يحصل في العالم .(الجميل ، 2018 : 41)

اولاً : اختلال هيكل التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية تأثير مهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية حيث تساهم مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسية بين كافة القطاعات ومن ثم استعداد هذه البلدان للقيام بالبنين الاقتصادي وإيجاد التوازن والترابط العضوي بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية (كالأسواق المشتركة، مجالس التعاون ومنظمة التجارة الحرة الخ (ضمن شروط محددة لغرض الوصول إلى أفضل تنمية اقتصادية للدول الداخلة ضمن هذه التكتلات مما يمكن الإقتصاد من زيادة إنتاجه وما يتبعها من استغلال لمنافع الإنتاج الموسع ، إضافة لمساهمتها في زيادة الدخل القومي وبهذا تعكس مدى تطور قدرات البلد من الإنتاج المحلي وتنوعها ومن هنا تأتي أهمية توفير إحصاءات الصادرات من أجل متابعة ورصد تطور متغيرات هذه الظاهرة المهمة حيث تساهم الصادرات بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي ، أما الاستيرادات فهي تساهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات نمو الدخل القومي وذلك عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية.

ثانياً: اختلال ميزان المدفوعات

مراجعة بسيطة لميزان المدفوعات يلاحظ بان الجانب الأول وهو الأهم في العراق الميزان التجاري (التصدير والاستيراد) أما حساب رأس المال فلم يلاحظ تدفقات رأسمالية الا بشكل قليل جداً لذا سيجري التركيز على الميزان التجاري بشقيه التصدير والاستيراد ، وقراءة لميزان المدفوعات تظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري ، وتركز الاستيراد على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج ، إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2018) يظهر أمراً بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية ، وإن النمو في الناتج المحلي الاجمالي يمثل نمو في الإيرادات النفطية ، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها ان الإقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط ، وهذا ما انعكس فعلاً منذ منتصف 2014 حالما انخفضت أسعار النفط عندها دخل العراق في نفق الازمة المالية .(الجميل ، 2018 : 33)

إن غياب الموارد المالية لتمويل الإقتصاد بكل نشاطاته وفعالياته باستثناء النفط قاد لارتباط كل النشاطات والفعاليات الاقتصادية في العراق بسعر النفط ،ولما كانت أسعار النفط دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية ، وقد تكون تغيرات سنوية أو دورات سوقية هذا يعني تذبذب الإيرادات وتقلبها في كل من الاجل القصير والمتوسطة والطويلة مما يبين بأن العراق سيكون أمام حالتين ، اما الحالة الأولى إيرادات متذبذبة ومستحقات ثابتة فيعود لعجز

في الموازنة والحالة الثانية تراكم العجز ليقود لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحققاته ،وقد تبين ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه ، وغياب استراتيجية التنويع الاقتصادي سواء في الانتاج أو التجارة الخارجية ، الاقتصاد العراقي يشير الى ضعف الانتاج والتنوع وتغلب عليه أنشطة خدمية تعد هامشية في معظمها مع عدم وجود قطاع انتاجي متطور ومرن، هذا يبين توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب مقابل جهاز انتاجي غير قادر على تلبية هذا الطلب ومن ثم هذا يؤدي الى تمدد الطلب على السلع المستوردة لسد الطلب المتزايد مما يولد ضغوط على ميزان المدفوعات ويرفع درجة الاعتماد على الخارج (الاستيراد). (صالح، 2004، 43)

فقد أشرت بيانات ميزان المدفوعات وضع الميزان التجاري من صادرات واستيرادات

ثالثاً : اختلال الميزان التجاري العراقي

يشكل الميزان التجاري العراقي المكون الاكبر في ميزان المدفوعات ،

يشهد الميزان التجاري للاقتصاد العراقي حالة اختلال واضحة ،ويظهر ذلك عن طريق تشوه الميزان التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية وليس من مصادر سلعية منتجة بسبب فقدان التنوع الاقتصادي عن قائمة صادراته ، في حين تتسم قائمة استيراداته مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، ويتضح ذلك عن طريق بيانات الجدول (1) اذا يلاحظ حصول عجز في الميزان التجاري خلال عام (2003-2004) بسبب زيادة الاستيرادات والغزو الذي تعرض له العراق ، والذي سبب تدمير العديد من خطوط الانتاج فضلا عن عمليات التخريب والحرق التي اصابت انابيب تصدير النفط العراقي الامر الذي ادى الى انخفاض تصدير النفط الخام خلال هذه الاعوام ، بعد ذلك ارتفعت مستويات تصدير النفط واستمرت بالارتفاع خلال المدة (2005-2011) حيث شهدت تلك المدة تحسن الطاقة الانتاجية والتصدير للنفط الى جانب ارتفاع اسعار النفط الخام والتي ارتفعت تلك المدة مما انعكس على تحسن الميزان التجاري وتحقيقه فوائض كبيرة طيلة هذه المدة ، باستثناء عام 2009 حيث نلاحظ انخفاض صادرات النفط نتيجة الازمة المالية العالمية التي قللت من الطلب العالمي على النفط الخام الامر الذي ادى الى انخفاض الفائض في الميزان التجاري .

شهد العامين (2013 - 2014) فائضا ايجابيا في الميزان التجاري حيث بلغ فائض الميزان التجاري نحو (55.3) مليار دولار ، و(47.4) مليار دولار للعامين على التوالي نتيجة ارتفاع القدرة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام فضلا عن الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط الخام المصدر ، بينما شهد عام 2016 عجزا في الميزان التجاري بلغ نحو (4.8) مليار دولار بسبب انخفاض قيمة صادرات النفط الخام يعود الى انخفاض اسعار النفط الخام ، وبلغ اعلى فائض للميزان التجاري نحو (48.2) مليار دولار عام 2018 ، إنَّ هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعود الى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية وإنما نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط الخام والتي تشكل معظم الصادرات العراقية . نستنتج أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية . وإنَّ اي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة الصادرات . ومن ثمَّ فان ميزان التجاري سيكون سالبا مما سيحل بالاقتصاد العراقي معضلات كبيرة .

1- اختلال هيكل الصادرات

شهدت الصادرات عام 2003 النفطية السلعية حوالي (7,9) مليار دولار ما بين الصادرات النفطية التي تبلغ (7,5) مليار دولار والصادرات السلعية (0,4) مليار دولار ونلاحظ انخفاض كبير في الصادرات النفطية والسلعية بسبب الغزو الأمريكي للعراق، واخذت الصادرات النفطية والسلعية بعد ذلك بالزيادة التدريجية حتى وصلت عام 2008 حوالي (63,7) مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام .

وبلغ اجمالي الصادرات النفطية والسلعية ب (88,6) مليار دولار للعام 2013 ما بين الصادرات النفطية التي تبلغ (87,0) مليار دولار والصادرات السلعية (1,6) مليار دولار كما موضح بالجدول (1) ثم اخذ اجمالي الصادرات النفطية والسلعية بالانخفاض ما بين عام 2015-2016 ليبلغ (49,4) مليار دولار عام 2015، وليبلغ (43,6) مليار دولار عام 2016، إنَّ سبب انخفاض صادرات النفط الخام يعود الى انخفاض سعر برميل النفط الخام من (44,7) دولار سنة 2015 الى (36) دولار سنة 2016، حيث بلغت كمية النفط المصدر (109,8) مليون برميل سنة 2015، ثم اخذت بالزيادة في اجمالي الصادرات السلعية والنفطية لتبلغ (85,2) مليار دولار عام 2018 حيث بلغت الصادرات النفطية (83,8) مليار دولار والصادرات السلعية (1,4) مليار دولار .

2-اختلال هيكل الاستيرادات

كان اجمالي الاستيرادات النفطية والسلعية لعام 2003 حوالي (9,9) مليار دولار بعد ذلك اخذت بالزيادة لتبلغ عام 2008 حوالي (35,4) مليار دولار وبلغ اجمالي الاستيرادات النفطية والسلعية لعام 2013 حوالي (33,3) مليار دولار ما بين استيرادات سلعية بلغت (33,0) مليار دولار ونفطية بلغت (0,3) مليار دولار كما هو موضح بالجدول (1) وبلغ اجمالي الاستيرادات للعام 2016 حوالي (48,6) مليار دولار ما بين استيراد سلعي بلغ (46,6) مليار دولار واستيراد نفطي بلغ (2,0) مليار دولار اما في عام 2018 بلغ اجمالي الاستيراد (37,0) مليار دولار ما بين استيراد سلعي بلغ (34,1) مليار دولار واستيراد نفطي (2,9) مليار دولار ويعود سبب الانخفاض بالاستيراد الى جملة من الاسباب تمت السيطرة على بعض المنافذ بسبب زيادة عمليات تهريب العملة وغسيل الاموال والفساد وبسبب حالة النقشف التي تمر بها الحكومة العراقية

جدول (1) الصادرات والاستيرادات السلعية والنفطية للمدة (2003-2018) / مليار دولار

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية	اجمالي الصادرات	الاستيرادات النفطية	الاستيرادات السلعية	اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري
2003	7.5	0.4	7.9	0.0	9.9	9.9	2.0-
2004	17.8	0.6	18.4	0.0	19.9	19.9	1.5-
2005	23.6	0.1	23.7	0.2	23.3	23.5	0.2
2006	30.5	0,0	30.5	0.2	21.8	22.0	8.5
2007	39.4	0.1	39.5	0.2	19.3	19.5	20.0
2008	61.1	2.6	63.7	0.1	35.3	35.4	28.3
2009	39.3	0.1	39.4	0.1	35.2	35.3	4.1
2010	51.6	0.1	51.7	0.2	37.1	37,3	14.4
2011	79.0	0.7	79.7	0.2	40.4	40.6	39.1
2012	94.1	0.1	94.2	0.1	50.0	50.1	44.1
2013	87.0	1.6	88.6	0.3	33.0	33.3	55.3
2014	84.1	0.4	84.5	4.6	32.5	37.1	47.4
2015	49.1	0.3	49.4	2.3	39.3	41.6	7.8
2016	43.6	0.2	43.8	2.0	46.6	48.6	4.8-
2017	59.6	0.4	60.0	2.4	29.2	31.6	28.4
2018	83.8	1.4	85.2	2.9	34.1	37.0	48.2

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التجارة الخارجية .

بعد احداث 2003 حل الانفتاح غير المنظم على الاسواق العالمية ونجم عن ضعف سيطرة الدولة وغياب تطبيق القوانين المنظمة لعمليات استيراد السلع والبضائع واهمها عدم تفعيل قوانين الفحص والتقييس والسيطرة النوعية الامر الذي شجع الكثير من الشركات العراقية الموردة للسلع المستوردة على استيراد البضائع الاقل سعرا دون الالتزام بمعايير الجودة المطلوبة لتحقيق الربح السريع عن طريق تزويد السوق هكذا انواع من البضائع بغياب التنظيم للعمليات الاستيرادية، وشيئا فشيئا تفاقمت الظاهرة وتسببت بتراجع الانتاج المحلي وشكلت خطرا مدمرا على المنتجات المحلية، وسبب تعطش السوق للعديد من السلع وضعف الصناعة المحلية وتوجه القطاع الخاص الى الاسواق الخارجية لسد هذا النقص وهكذا بدأ بدخول السلع من كل صوب وجانب دون ضوابط ولا تنظيم ومن ثم بدأت ظاهرة الاغراق بسلع متدنية الجودة واندفاع المستهلك ذو الخبرة المحدودة في انواع وجوده السلع لشراء مختلف السلع دون معرفة واطلاع عليها.

وعن مخاطر استيراد البضائع المقلدة واثرا في حماية المستهلك دعت دائرة التقييس في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الى مراجعة التجار كافة لتثبيت العلامة التجارية الصحيحة الواضحة لضمان استيراد سلع وبضائع مستوفية لشروط السلامة والامان وإن مسؤولية التصدي بهذه الظاهرة هي على عاتق كل المؤسسات والوزارات. ولابد من عمل لجان وسيطرة ثابتة ومتحركة بعد دخول البضائع من المنافذ الحدودية وهذه اللجان مشتركة تضم الجمارك والتجارة والصحة. الى جانب اعداد دراسات سوقية تشمل المواد الغذائية والكهربائية والهندسية وغيرها. فيما سيعمد الى تنفيذ المسح الشامل لهذه المواد. في بحث السياسة الاستيرادية بين القوانين النافذة وثقافة المستهلك من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك فيه بان المستهلك هو الذي يحرك العملية الاقتصادية والانتاج وهو ايضا يشكل اضعف حلقة وصاحب الشكوى، لذا لم تعد حمايته خاصة ببلد او مؤسسة بل حمايته صارت اممية ، ويرى الباحث بان قوانين التعرف وحماية المنتجات وحماية المستهلك ما زالت معطلة وبعبدة عن عملية مشاركة المستهلك في رسم السياسة الاقتصادية فضلا عن غياب اي دائرة تستطلع راي الجمهور برسم السياسة الاستيرادية، ولهذا ومن اجل بناء منظومة تشريعية متكاملة ان يعاد النظر بالاقتصاد العراقي المشوه ويكون للجامعة والمراكز العلمية الدور المطلوب الثاني : اختلال الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي (النتاج المحلي الاجمالي)

الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات النامية التي يعاني من اختلال الهيكل الانتاجي فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط ، ويعبر الناتج عن مستوى تطور ونمو الاقتصاد القومي ، فهو المؤشر الاكثر اهمية في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي ، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي (بأنه اجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009: 7)

بلغ الناتج المحلي الاجمالي ما بين عام 2003- 2005 ب(26,9-43,4) مليار دينار على التوالي حيث اخذ بالزيادة خلال تلك المدة ، و بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وبالأسعار الثابتة (51.7) مليار دينار كما كان عليه في عام 2007 ب(48.5) مليار دينار .وفي الحقيقة يعود التزايد ذلك الى ارتفاع اسعار النفط ، ودخول بعض الشركات الاستثمارية الى العراق،(مكتب المفتش العام ، 2008: 20) ثم اخذ بالتزايد حتى بلغ (73.3) مليار دينار عام 2013 ليصل الى (85.2) مليار دينار عام 2018 كما هو موضح في الجدول (2) . اما من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي ، فنتبينان نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق ، الا إن هذا التباين رافقته حقيقة ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط والتعدين والمقالع على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطا بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلا

عن تأثير متغير النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الاسعار وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثالث

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

اولا : مساهمة القطاع النفطي (التعدين والمقالع) في الناتج المحلي الاجمالي

يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويمكن البدء عن طريق تعريف النفط كونه ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخراج النفط للتصدير تسييلا منها، أي تحويل جزءٍ منها الى عملة اجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحديا كبيرا ، لان ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية. (بريهي، 2009 : 63)

ويساهم قطاع النفط بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ يظهر الجدول (2) بعد عام 2003 وبسبب التدمير الذي لحق بالاقتصاد العراقي وبسبب الحرب ومن ثم الارهاب الذي بدأ يسري في جميع انحاء العراق ليصل الى ذروته وفي عام 2005 انخفاض مساهمة القطاع النفطي في ذلك العام الى 42% بفعل تعرض هذا القطاع الى 227 حالة هجوم وتخريب حتى 4 أيار 2005 حيث أدت الى فقدان العراق ما يقارب (4)مليار دولار سنويا من عوائده النفطية (زيني، 2010 : 452) استقرار في نسب مساهمة القطاع النفطي للمدة 2007-2013. حيث بلغ (42.8-41.5)% ثم اخذ بالتزايد ليصل (52.2)% عام 2014 ثم الى (62.5)% عام 2018 وذلك بسبب استقرار اسعار النفط واستقرار النظام العالمي .

1- متطلبات تطوير القطاع النفطي

يعد القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد العراقي ، اذ يشكل اكثر من (40%) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، و(95%) من الإيرادات الحكومية ومن ثم فأن ازدهار وتطور الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة رئيسية على انتاج النفط ، ومن اجل تحديد رؤية مستقبلية لقطاع الطاقة في العراق كونه الرافد الاساسي في تمويل القطاعات الاخرى لابد من تحديد أهم متطلبات الاصلاح في القطاع النفطي وكالاتي : (الامير ، 2015 : 23)

- أ- تطوير الصناعة النفطية يعني بالضرورة التوجه، نحو جولات التراخيص النفطية والغازية نتيجة تكاليف عملياتها الانتاجية المرتفعة الثمن فضلا عن الزيادة الكبيرة للأيدي العاملة الاجنبية في الحقول العراقية .
- ب- اصدار قانون خاص بالنفط والغاز لتحديد سياسة حكومية واضحة لاستغلال هذه الثروة .
- ت- اعادة صياغة استراتيجية الطاقة الوطنية (2012-2030) التي انطلقت في حزيران 2013، ووضع خطة خماسية تلائم امكانية العراق والطلب العالمي على النفط .
- ث- العمل على اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة من اجل تعويض النفط والغاز المنتج.
- ج- التركيز على ضرورة الحد من التلوث البيئي الذي يمثل اكبر مشكلة تواجه الحياة في المدن النفطية.
- ح- انشاء صندوق الاستقرار لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه، يجري ادارة امواله من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية تستخدم امواله عند حصول تدني حاد في أسعار النفط الخام .
- خ- محاربة الفساد الاداري والمالي في القطاع النفطي .
- د- اعادة اعمار شاملة للمصافي العراقية والعمل على تحسين المشتقات النفطية ، لزيادة القيمة المضافة في الثروة النفطية وتقليل الهدر في العوائد المالية .

ثانيا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

يعد القطاع الصناعي ذا أهمية خاصة لكونه يمكن التعويل عليه من اجل تنويع قاعدة العراق الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي و في الحقيقة ان قطاع الصناعة التحويلية في العراق قد انخفضت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت نسبة المساهمة عام 2003-2005 ب(4,6%-2,2%) على التوالي حتى وصلت عام 2007 ب(4.1%) وفي عام 2010 بلغت (2.9%) وصولا الى عام 2013 اذ بلغت (3.0%) ثم اخذ بالانخفاض خلال المدة (2014-2018) ليصل الى (1.1%-0.9%) كما يلاحظ في الجدول (2).

يعدُّ قطاع الصناعة من ابرز القطاعات الاقتصادية واكثرها اهمية في الاقتصاد الوطني لما له من دور مهم واساسي في عملية التنمية الاقتصادية ، اذ ينفرد هذا القطاع من دون غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى في رفع مستوى الانتاج والانتاجية ، وتشغيل الأيدي العاملة ومن ثمَّ المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

عانى هذا القطاع من انتكاسات متوالية نتيجة السياسات الخاطئة للنظام البائد والاجراءات والمعالجات الفاشلة للنظام طلية ثلاث عقود من الحروب والحصار اضغفت بشكل كبير تطور وتنامي القطاع الصناعي بمختلف فروعه . وجعلت اغلب مرافق ومصانع القطاع الصناعي متهالكة ومندثرة والبالغ نسبتها (80%) فضلا عن غياب دور التنمية التكنولوجية الحديثة في عموم مفاصل القطاع الصناعي ، كما تخلفت التقنية المستخدمة في اغلب الصناعات الوطنية لعدم مواكبة التطورات الفنية والتكنولوجية في العالم الامر الذي تسبب الى هبوط كبير في مستويات الانتاج وضعف في القدرة التنافسية للسلع الصناعية العراقية امام السلع الاجنبية وخصوصا بعد سقوط النظام في عام 2003، مما جعل القطاع الصناعي العراقي غير قادر على تلبية متطلبات السوق المحلية وحاجة المستهلك العراقي ، الامر الذي ساعد كثير القطاع التجاري الخاص الى فتح ابواب الاستيراد العشوائي وانحراف السوق العراقية بالسلع الاجنبية ومن كل المناشئ .

1- المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في العراق.

- أ- الافتقار الى سياسة صناعية استراتيجية تساعد العراق على تحقيق تنمية صناعية واقتصاد قوي يساعده على التنافس مع الدول الاخرى في المنطقة.
 - ب- قلة التخصصات للقطاع الصناعي العراقي في الموازنة العامة.
 - ت- الواقع الامني كان ولايزال من اهم الاسباب التي ادت وتودي الى هجرة العقول الصناعية العراقية الى دول اخرى من اجل البحث عن فرص استثمارية في اجواء امانة، الامر الذي تسبب في فقدان العراق لدور القطاع الخاص.
 - ث- ضعف دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة واندثار الكثير منها نتيجة تردي الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي.
 - ج- الاستيراد العشوائي للسلع الاجنبية من مناشئ مختلفة وخصوصا من دول الجوار وبأسعار منخفضة وجودة عالية مما ابعد القطاع الصناعي الخاص عن ميدان المنافسة وبالنتيجة هبوط مستويات الانتاج المحلي.
- (الشيباني، 2013: 78).

2- متطلبات التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي

لقد واجه القطاع الصناعي في العراق ظروفًا غير طبيعية نتيجة الاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه من آثار أدت إلى تشوه وتخلّف قطاع الصناعة فضلًا عن التقدّم التكنولوجي لوسائل الإنتاج عن التقنيات الحديثة التي أدت إلى تدني نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمّ لم يسهم بأي دور إيجابي في عملية التنمية الشاملة ومعالجة حالة الاختلالات الهيكلية والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن أجل معالجة هذا التدهور الذي يعاني منه هذا القطاع الصناعي يتطلب إعادة النظر وبشكل جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع عن طريق تطبيق السياسات والإجراءات التي تغير توجهاته بالشكل الذي يمكنه زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق ما يأتي: (وزارة الصناعة والمعادن، 2011: 25)

- أ- التوسع في الشركات مع القطاع الخاص والمشاركات مع الشركات العالمية مباشرة، من أجل نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، فضلًا عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وسد حاجة جزء كبير من حاجة السوق المحلي.
- ب- لابد من توفير بيئة استثمارية مناسبة من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ت- إعفاء المواد الأولية والمكائن والآلات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الجمركية، فضلًا عن توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية، وإعطاء الأولوية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة الوطنية
- ث- إصدار قانون لحماية المنتج الوطني وتزويد الأسواق المحلية فيه من المنتجات الأجنبية.
- ج- تطوير قدرات الشركات العامة الاستراتيجية التي تواجه صعوبات في الأسواق المحلية والدولية من أجل تنمية وتطوير قدراتها التسويقية والتكنولوجية ومواردها البشرية في استقطاب شركات رصينة.
- ح- تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد إجراء دراسة شاملة للإمكانات البشرية والمادية المتوفرة فيها.

ثالثًا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

تتأرجح في العادة مساهمة القطاع الزراعي نحو الارتفاع والانخفاض وهذا ما نلاحظه في الجدول (2) إذ كانت حصة هذا القطاع ما بين عام 2003-2005 ب (14,3%-13,7%) على التوالي وفي عام 2007 ب (9,2%) واخذت بالانخفاض بعد هذا العام ثم وصلت (7,3%) عام 2009 والى (6,9%) عام 2013 ثم اخذت بالانخفاض بشكل ملحوظ خلال المدة 2014-2018 لتصل إلى (4,0%-1,6%) والسبب يعود إلى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي، علما ان زيادة سكان العراق من 31 مليون نسمة عام 2009 إلى 35 مليون نسمة عام 2013 ثم إلى 37 مليون نسمة عام 2018 فاقم الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد.

يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والاساسية المحركة للاقتصاد العراقي، وذلك عن طريق الدور الرئيس الذي يمارسه هذا القطاع في توفير السلع الغذائية للسكان، فضلًا عن توفيره المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، حيث عمل هذا القطاع ولمدة طويلة من الزمن على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي وخصوصًا خلال مرحلة الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم، إلا أنّه ونتيجة للظروف التي مر بها البلد من احتلال امريكي بعد نيسان 2003 وما لحق بهذا القطاع من دمار لاسيما ما أصاب البنى التحتية، فضلًا عن مشاريع الري والبزل، والتدهور الذي حصل في الموارد المائية من حيث النوعية والكمية. وزيادة ظاهرة التصحر، وأشباع

السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم مقدرة المنتج المحلي الزراعي على منافسة السلع المستوردة نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية، (البنك المركزي العراقي، 2008:19)، كل تلك الاسباب أدت الى تردي مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي .

لقد كان العراق قبل فرض الحصار من الدول المستوردة للسلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية وكانت صادرات النفط الخام هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري مما جعله موجبا اما من دون صادرات النفط فان الميزان التجاري سيكون سالبا وكذلك الحال في الميزان التجاري الزراعي ويعود سبب ذلك الى تدني الانتاج المحلي بشكل عام والانتاج الزراعي بشكل خاص وبسبب وجود طلب محلي كبير على السلع والخدمات والمنتجات الغذائية مما يؤدي الى وجود عجز كبير بين الطلب والانتاج المحلي وعلى هذا الاساس تقوم التجارة بتغطية هذا العجز عن طريق الاستيرادات، وانطلاقا من ايمان العراق بوحدة الاقتصاد العربي والتجارة العربية فانه كان ويزال يعطي الاولوية لتوريد حاجاته من السلع الغذائية ومن مستلزمات الانتاج الزراعي من الدول العربية مثل مصر والاردن وسوريا والسعودية والجزائر وتونس ولبنان، وشارك العراق في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية (الكات) في نهاية الاربعينات حيث إنَّ العراق يؤمن بان افضل السبل للتعامل هو مع هذه المنظمة.

لقد دمر الاحتلال كل مقومات الاقتصاد الزراعي حيث لوث البيئة بتربتها ومائها وهوائها ودمر مراكز الابحاث وبنوك البذور ومستلزمات الانتاج وقتل وشرذ الكثير من الباحثين والعلماء المتخصصين في الشأن الزراعي ولأسباب طبيعية وجغرافية وسياسة داخلية وخارجية . (صحيفة صوت اليسار العراقي، 2008).

إنَّ العراق يعاني اليوم من عدم توفر الامن الغذائي على الرغم من امتلاكه الكثير من المقومات التي تجعل هذا الهدف ممكن فيما لو توفرت السياسات الوطنية والقومية الفاعلة والمتكاملة وجرى التخلي عن الاستراتيجيات والسياسات الضيقة والقاصرة على المستوى الوطني والقومي .

1- اسباب تدهور وتراجع القطاع الزراعي في العراق

أ- الاحتلال الامريكي

عملت قوات الاحتلال على تدمير البنى التحتية لمشاريع الري وشبكاته ولوثت مصادر المياه من بحيرات وانهار وسدود بما ألقته من ملوثات كيميائية ونووية... الخ وازدياد اسعار المشتقات النفطية والكهرباء انعكس ذلك على حالة الفلاح وتدهور قطاع الزراعة وتربية الحيوان.

ب- قصور سياسات الحكومات المتعاقبة

حيث تراجع الدعم الحكومي في تمويل هذا القطاع ومستلزماته يبلغ المبلغ المخصص لدعم القطاع الزراعي في موازنة العام 2010 (351) مليار دينار اي ما يعادل (300) مليون دولار مقابل (317) مليار دينار في موازنة 2009 وعدم وجود قوانين واجراءات تحمي الانتاج الزراعي العراقي من المنافسة، تراجعت نسبة العمال في قطاع الزراعة بعد الاحتلال الى 40% بعد ان كانت قبل الاحتلال 75% اضافة الى تراخي الحكومة في اعادة اعمار ما دمر من بنى تحتية وانشغالها بالصراع السياسي الدائر على الحكم واهمال الاوضاع المعيشية للمواطنين عامة والفلاحين خاصة علما انهم يشكلون حوالي 60-70% من مجموع السكان. (وزارة التخطيط / الحسابات القومية)

ت- البيئة والتغيرات المناخية والعوامل الجوية

الجفاف والتفاوت في درجات الحرارة وارتفاع ملوحة التربة والرياح الشديدة ادى الى خروج الكثير من الاراضي من الزراعة ومن ثمَّ تصحرها اشار تقرير صادر عن الكونغرس الامريكي من شهر حزيران 2004 الى 78% من اراضي العراق لم تعد قابلة للزراعة والاراضي المتبقية تستخدم للرعي الموسمي للماعز والابقار .

2- مظاهر تدهور وتراجع القطاع الزراعي في العراق

- أ- تراجع المساحات المزروعة حيث لا تزيد عن 2-5% من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق.
- ب- نقص الثروة الحيوانية بسبب انتشار الامراض والابوئة بسبب قلة الامصال وانواع اللقاحات المطلوبة وريادتها وارتفاع تكاليفها أن توفرت وانتشار ظاهرة تهريب الثروة الحيوانية الى دول الجوار وعدم توفر الاعلاف.
- ت- ازدياد الواردات الغذائية لتصل الى حوالي 90% بسبب عدم كفاية الانتاج الزراعي لتحقيق الامن الغذائي وارتفاع تكاليف الانتاج قياسا الى التكلفة المنخفضة للمنتجات المستوردة.
- ث- هجرة الفلاحين لأراضيهم بحثا عن اعمال اخرى أكثر جدوى اقتصادية ومعيشة من العمل الزراعي.
- ج- تراجع دور المهندسين والمهنيين الاكاديميين الزراعيين وانضمامهم لقوافل العاطلين عن العمل.
- ح- تدهور القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعة الاعلاف مما اثر على الزراعة وتربية الحيوان.

3-متطلبات تطوير القطاع الزراعي

إن وضع خطة عصرية شاملة مع أساس تنظيمي سليم لمعالجة المشكلات الرئيسية التي تخص الاقتصاد الزراعي في العراق سوف يخلق الظروف الموضوعية لأن يلعب هذا القطاع دورا رئيسا في عملية التنمية للاقتصاد العراقي فبدون وجود اساس تنظيمي صائب يدير مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بصورة خاصة سوف تصبح المشروعات الاقتصادية غير قادرة على استيعاب اهداف السياسة الزراعية ، اذ إن تدني كفاءة الانتاج فضلا عن التفاوت بين الانفاق وبين التخصيصات ينعكس سلبا على عدم تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية . (رسن، 2011: 27)

وهنا ينبغي ان نتطرق الى بعض أهم المتطلبات للتنمية الزراعية :

- أ- العمل على استغلال مساحات الأراضي الزراعية نظرا لمحدودية الاراضي الزراعية المستغلة فعلا والتي لا تتجاوز (27%) (عبد الصاحب، 2018: 8) من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات المحلية والعربية والعالمية .
- ب- الاهتمام بقطاع الري، عن طريق تفعيل التعاون مع البلدان المجاورة كإيران وتركيا كون معظم مصادر المياه تأتي من خارج حدوده الاقليمية من نهر دجلة وروافده وافرات ،اضافة الى الاهتمام بموضوع اقامة السدود لتنظيم انسيابية المياه في الانهار والاستمرار في صيانة السدود المقامة .
- ت- تطوير المشاريع التي تهدف الى النهوض بواقع وانتاج التمور ، نتيجة التذبذب الحاصل بواقع هذه الزراعة
- ث- العمل على تطوير الانتاج الزراعي باستخدام مستلزمات الانتاج الحديثة المواكبة للتطورات التي تحصل في العالم من مكائن وللات وبذور محسنة وأسمدة كيميائية .
- ج- تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية عن طريق وضع سياسة تجارية ثابتة لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة الأجنبية والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الانتاج المحلي ، فضلا عن فرض شروط ومواصفات صحية على المنافذ الحدودية ووضع رسوم جمركية على المادة المستوردة.
- ح- زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من حيث التخصيصات الاستثمارية من أجل رفع طاقته الانتاجية بشقيه النباتي والحيواني .

- خ- اتباع سياسة تمويلية تهدف الى اقراض المنتجين الزراعيين لإقامة المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع بوصفها بدائل للنفط الخام ، ويجري ذلك عن طريق اقامة المصارف الزراعية في المناطق الريفية من اجل تحفيز المزارعين وتسهيل حصولهم على قروض .
- د- مكافحة ظاهرة التصحر ، التي انعكست بصورة سلبية على واقع البيئة العراقية وأثرت على حياة المواطن العراقي وعلى النواحي الطبيعية والبيئية .
- ذ- تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية من طرق ومواصلات وكهرباء ومشاريع وبزل وخزانات وايصال الماء الصالح للشرب ، وتبطين وتطهير الأنهار والجداول لضمان وصول الحصص المائية المناسبة .

رابعاً : مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ أنّ مساهمة قطاع البناء والتشييد قد شهد انخفاضاً في نسب مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا التراجع في جزء كبير منه الى ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة الى هذا القطاع مقارنة بالحاجة الماسة والعاجلة الى تفعيل دور هذا القطاع المهم والحيوي بغية النهوض به ورفع معدلات نموه لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني اذ من الممكن ان يكون للإسكان والبنى التحتية دور في توفير فرص لدعم الاقتصاد ، وتجدر الإشارة الى ان نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء هي الأقل بالنسبة لمساهمات باقي الأنشطة ، حيث يعاني العراق من عجزا واضحا نتيجة ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الإنتاج الامر الذي دفع الى استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار عبر الخطين التركي والإيراني عن طريق البارجات ، اما قطاع المال والتأمين فيلاحظ عن طريق الجدول (2) إنّ هناك تحسناً بعد عام 2003 ، ويعزى هذا التحسن في أداء نشاط هذا القطاع الى ما شهدته من تحسن في مستوى فعالياته ونشاطاته ولقد استحوذ هذا القطاع على اهتمام متزايد في اطار تأهيل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته بما يخدم الاقتصاد الوطني ويتجاوب مع متطلبات النمو. وفي الحديث عن مساهمة قطاع الجملة و المفرد والفنادق يمكن القول انه شهد تحسناً خلال المدة (2009-2018) على التوالي ويعود ذلك الى اتساع حركة النشاط التجاري لتلبية حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة والمنتجة محليا الى جانب التحسن الذي يشهده القطاع السياحي ومع ذلك ما تزال نسبة مساهمته قليلة لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، اما قطاع النقل والمواصلات والخزن فيلاحظ انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ في عام 2013 ب (2.7%) وأزداد حتى بلغ في عام 2018 ب (4.0%) كما موضح في الجدول (2).

1- وضع استراتيجية تعتمد على ما يأتي :

- (1) التركيز على السياحة الدينية كمرحلة أولى من مراحل تطوير صناعة السياحة في العراق ، نظرا لوجود الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة والمتمثل في زيارة العتبات المقدسة .
 - (2) تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مشاريع السياحة العراقية بوصفها وسيلة فاعلة في رفع كفاءة الاداء وتحقيق مستوى من التنمية .
 - (3) تشييد بنية تحتية متطورة في مجالات شبكات النقل الداخلي والخارجي .
 - (4) تطوير وتوفير الطاقة الكهربائية ، و شبكات الماء .
- الفاعل في بناء عراق متحضر ودولة قوية

جدول (2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة
(2018-2003)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مليار دينار	قطاع النفط % (التعدين والمقالع)	قطاع الصناعة (التحويلية) %	قطاع الزراعة %	قطاع البناء والتشييد	قطاع الكهرباء والماء	قطاع المال والتأمين والعقارات %	تجارة الجملة ، المفرد الفنادق %	قطاع النقل والموصلات والخزن %
2003	26.9	51.6	4.6	14.3	14.3	0.7	4.1	3.9	4.7
2004	41.6	47.6	3.2	10.9	10.9	1	14	5.5	4.6
2005	43.4	42.2	2.2	13.7	13.7	1.1	13.9	5.9	4.3
2006	47.8	40.4	2.2	12.9	12.9	1.1	13.8	5.7	2.9
2007	48.5	42.8	2.3	9.2	9.2	1.2	15	5.2	2.4
2008	51.7	45.2	2.2	7.6	7.6	1.4	14.8	5.6	2.6
2009	54.7	43.6	2.9	7.3	7.3	1.7	13.4	6.4	2.5
2010	57.9	41.6	2.9	6.7	6.7	1.9	13.6	6.6	2.5
2011	63.6	42.9	2.7	7.1	7.1	2.1	11.4	6.5	2.4
2012	70.0	43.3	2.8	6.8	6.8	2.0	10.4	5.6	2.3
2013	73.1	41.5	3.0	6.9	6.9	2.1	12.6	6.5	2.7
2014	79.1	52.2	1.1	4.0	4.0	0.9	8.2	7.4	5.4
2015	81.1	58.8	0.9	2.5	2.5	0.8	8.2	7.5	4.0
2016	83.3	64.3	0.8	2.1	2.1	3.7	5.5	7.2	4.8
2017	85.1	62.6	0.9	1.9	1.9	1.1	7.1	7.8	3.9
2018	85.2	62.5	0.9	1.6	1.6	1.2	5.9	8.2	4.0

المصدر : وزارة التخطيط - الحسابات القومية

الاستنتاجات:

- (1) القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد العراقي، اذ يشكل اكثر من (40%) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، و(95%) من الإيرادات الحكومية ومن ثم فإن ازدهار وتطور الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة رئيسة على انتاج النفط.
- (2) قطاع الصناعة التحويلية في العراق قد انخفضت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت نسبة المساهمة عام 2003 (4.6%) وفي عام 2010 بلغت (2.9%) وصولاً الى عام 2013 اذ بلغت (3.0%) ثم اخذ بالانخفاض خلال المدة (2014-2018) ليصل الى (1.1-0.9%) على التوالي.

3) مساهمة القطاع الزراعي نحو الارتفاع والانخفاض اذ كانت حصة هذا القطاع في عام 2003 بـ(14.3%) واخذت بالانخفاض بعد هذا العام ثم وصلت (7.3%) عام 2009 والى (6.9%) عام 2013 ثم اخذت بالانخفاض بشكل ملحوظ خلال المدة 2014-2018 لتصل الى (4.0-1.6) % على التوالي والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي.

4) الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية، وان اي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة الصادرات . ومن ثمَّ فان ميزان التجاري سيكون سالبا مما سيحل بالاقتصاد العراقي معضلات كبيرة .

5) لابد من وضع خطة عصرية شاملة مع أساس تنظيمي سليم لمعالجة المشكلات الرئيسية التي تخص القطاعين الزراعي والصناعي في العراق لأنه سوف يخلق الظروف الموضوعية لأن يلعب هذا القطاعين دورا رئيسا في عملية التنمية للاقتصاد العراقي. و توفير إحصاءات الصادرات من اجل متابعة ورصد تطور متغيرات هذه الظاهرة المهمة حيث تساهم الصادرات بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي.

التوصيات:

1) يمكن زيادة الصادرات بزيادة الانتاج الوطني بتحسين نوعية الانتاج والانتاجية ، كون الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على صادراته النفطية .

2) العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الانتاجية لكي تحتل المكانة التي تتلاءم مع الموارد والامكانيات المتوفرة لاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، فضلا عن توظيف العوائد المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من اجل تنويع القاعدة الانتاجية .

3) تخصيص جزء من العوائد النفطية لأقامه صناديق سيادية كصناديق استثمار وصناديق استقرار ، لحماية الاجيال اللاحقة من الثروة النفطية .

4) حاجة الحكومة لوضع استراتيجية تخطيطية من اجراء مسوحات زراعية وصناعية وتعداد سكاني .

5) تطوير مؤسسات البحث العلمي والمدارس والمعاهد والجامعات العراقية .

المصادر:

1) الامير ،فوائد قاسم (20159) ،ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة ،شبكة الاقتصاديين العراقيين.

2) البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث .

3) جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن (2011)،خطة اصلاح الشركات العمة ،بغداد، العراق .

4) الجميل ، سرمد كوكب (2018)،الاقتصاد العراقي التحديات والخيارات ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ، بغداد، العراق.

5) الجهاز المركزي للإحصاء (2009)، المجموعة الاحصائية .

6) حسين ، سرمد علي (2009)، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (1990-2004) / المعهد التقني المسيب ، بابل ، العراق .

- (7) الربيعي ، حامد رحيم الربيعي(2013) ، السياسة التجارية للعراق واثارها الاقتصادية ،جريدة المشرق ، العراق .
- (8) رسن ، سالم عب الحسن (2011)،التنمية الزراعية المستدامة ..خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (13)،العدد(2) ، القادسية ، العراق .
- (9) زكي ،هجير عدنان (2008)،الاقتصاد الدولي ، النظرية والتطبيق ، دار الفكر ،دمشق .
- (10) زيني ، محمد علي (2010) ،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، ط4 ،بغداد ، العراق .
- (11) سامو يلسون، بول (1995) ،الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر والتوزيع عمان ، الاردن .
- (12) الشيباني ، فلاح حسن (2013)، عانى التخلف والفضى طيلة خمسة عقود الاقتصاد الوطني العراقي وسبل النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية ، جريدة المؤتمر العدد 2852 ، العراق .
- (13) صالح ، مظهر محمد(2004)،عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي ، ملاحظات غير منشورة عن السياسة النقدية الجديدة في العراق .
- (14) صحيفة صوت اليسار العراقي (2008)، الواقع الزراعي والامن الغذائي في العراق ، دار بابل للدراسات والإعلام ، webmaster@saotaliassar.org .
- (15) الطائي ،غازي صالح (1999)، الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب ، الموصل ، العراق .
- (16) عبد الصاحب، احمد صدام (2010)،سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق .
- (17) عبد الله ، صديقة باقر (2011)،الميزان التجاري وتنمية الصادرات ،مركز التدريب والبحوث الاحصائية ،العراق .
- (18) علي ، عبد المنعم السيد(1984) ، مدخل في علم الاقتصاد / مبادئ الاقتصاد الكلي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة الموصل ، العراق .
- (19) علي ،احمد بريهي (2009) ، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض ، بدون دار نشر ، بغداد .
- (20) محمد ، علي حسن (2014)،التجارة الخارجية أهميتها وأشكالها وتطورها ، على الموقع الالكتروني .
- (21) المعموري ،عبد علي كاظم (2017)،لاقتصاد ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق .
- (22) مكتب المفتش العام : وزارة النفط العراقية ، تقرير الشفافية الثالث ، 2008 .
- (23) النجار ، يحيى غني (1991) ، التنمية الاقتصادية ، نظريات مبادئ ، وسياسات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، العراق .
- (24) وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للأحساء ، التجارة الخارجية .